

عبدالعزیز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق لـ«المصري اليوم» (٢٠١١): للمرة الأولى.. أسرار تحول مصر إلي الاشتراكية.. وتفاصيل «مفرمة» السادات

حوار رانيا بدوى ٢٠٠٨/٣/١١

عبدالعزیز حجازي

سياستان اقتصاديتان.. اعتبرهما بعض خبراء الاقتصاد امتداداً واستكمالاً لبعضهما، واعتبرهما آخرون المسؤولين عن خراب الاقتصاد المصري، ورأي آخرون - أغلبهم من المسؤولين - أنهما وضعتا مصر ضمن قائمة بلاد السوق الحرة.. «سياسة الانفتاح وسياسة الخصخصة»..

نقطتان فاصلتان في قوت الشعب المصري.. فما الفرق بينهما وكيف اتخذتا؟ وكيف تُحكَم مصر اقتصادياً؟ وكيف يتخذ الرئيس قراراته الاقتصادية؟.. اليوم يتحدث الدكتور عبدالعزیز حجازي، رئيس وزراء مصر الأسبق والخبير الاقتصادي، بكل صراحة عن ثلاثة رؤساء، وثلاثة عهود، وبينهم قوت شعب.. وبدأت معه دون مقدمات.

* من اتخذ قرار تحويل مصر من الرأسمالية إلي الاشتراكية؟

- بحكم نشأة عبدالناصر، إذ جاء من طبقة متوسطة، لذا كان مهتماً بالجزء الخاص بحماية الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، واعتبرهما إحدى المسائل الرئيسية في إدارة الاقتصاد المصري في ذلك الوقت.. بدليل أنه توسع في التعليم المجاني، وأنشأ الجامعات الإقليمية وأعطى الدعم.. لذا أراد أن تكون الملكية الاقتصادية والقرار الاقتصادي في يد الدولة، وألا يتحكم فيهما الأجنبي، وكانت الفلسفة واضحة ومحددة عن طريق التأميم والتمصير، وبدأت المشروعات التي تخدم هذه الفلسفة من قانون الملكية الزراعية، وتحديد الملكيات ثم تأميم قناة السويس بعد ٥٦،

وفي عام ٦٢ جاءت القرارات الاشتراكية، وانعقد مؤتمر اقتصادي كبير نوقش فيه تحويل الدولة إلي الاشتراكية.. وهذا يعني أنه منذ عام ٥٢ إلي ٦٢ كانت مرحلة التمصير.. بدأت بالبنوك والتجارة الخارجية والتأمين.. ولجأنا إلي الاتحاد السوفيتي بعد أن امتنعت أمريكا عن تمويل السد العالي وتم بناء القاعدة الصناعية في مصر بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي.. أما الفترة مابعد ٦٢ حتي عام ٦٧ فهي فقط الفترة التي تم تطبيق النظام الاشتراكي فيها.

* أفهم من ذلك أن القرار لم يكن قرار عبدالناصر منفرداً؟

- لا، علي الإطلاق، بل كان قرار النخبة الحاكمة آنذاك.

* ومن هم؟

- الدكتور عبدالمنعم القيسوني، وزير الاقتصاد، وراشد البراوي «أستاذ المالية العامة» في كلية التجارة، وعلي الجريتلي محافظ البنك المركزي.. وهم اقتصاديون أفذاذ وعدد من خبراء الاقتصاد.. ويجب ألا ننسى أنه جاء في فلسفة الدولة في الأساس، أنه يجب أن يكون القرار الاقتصادي في يد الدولة.

* وهل تعتبره قراراً صحيحاً أم جانبه بعض الصواب؟

- من خلال خبرتي وعملي مع الحكومة منذ عام ٦٨ وحتى عام ٧٥ والتجهيز لحرب أكتوبر.. أظن أن سيطرة الدولة علي القطاع العام، كانت ضرورة من ضرورات المعاونة في تمويل معركة أكتوبر.

* ألم تكن هناك أخطاء؟

- بالفعل كانت هناك أخطاء، واعترف بها عبدالناصر، فقبل وفاته بأسابيع قليلة طلب مني عمل دراسة حول اقتصاديات القطاع العام.. وكان يريد أن يعرف لماذا لا يأتي القطاع العام بنتائج وأرباح شركات القطاع العام الموجودة في الغرب نفسها، ولماذا أسعار منتجات القطاع العام في مصر أعلى من المستورد.. وقمت بالدراسة بالفعل.

* وهل تذكر ما جاء بها؟

- نعم.. فقد جاء علي رأس الأسباب تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا مما يكلف الدولة تكلفة كبيرة، إذ كان ذلك يستهلك كثيرا من عائد القطاع العام آنذاك، ولكن كنا وقتها أمام أحد أمرين.. إما أن نترك الخريجين كما هو الوضع الحالي في الشارع بلا عمل، وإما أن نتحمل تكلفة تشغيلهم.. كما أن وارداتنا بالكامل كانت تأتي من الغرب بالعملة الصعبة بينما صادراتنا تذهب الي الشرق بالنظام الحسابي، وهذا يعني عدم وجود توازن.. بالإضافة إلي أن التكنولوجيا التي كنا نستخدمها والمستوردة من الشرق أي الاتحاد السوفيتي، والتي اضطررنا إليها، كانت أقل من الموجودة في الغرب، وهي كلها أشياء أثرت علي أداء القطاع العام.

* لو كان عبدالناصر من طبقة غنية.. هل كانت سياسته الاقتصادية ستختلف، وإلي أي مدى تؤثر نشأة الرئيس في طريقة حكمه؟

- ليست النشأة فقط هي التي أثرت، ولكنها الحالة الاقتصادية في البلد، المتمثلة في احتكار عدد من أصحاب الملكيات الكبيرة القواعد الصناعية بالإضافة إلي احتكار الأجانب.. لذا عندما حدد عبدالناصر الملكية كانت ضرورة من الضرورات.. ولكننا أيضا لا ننكر أن النشأة وقناعات الرئيس تؤثران بشكل كبير.

* كنت وزيراً للخزانة في مارس ٦٨ ووزيراً مرة أخرى عام ١٩٧٠ ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية في أبريل عام ٧٤، ثم ترأست الوزارة في سبتمبر ٧٤ واستقلت في أبريل ٧٥، أي رئيس وزراء لمصر حوالي ٨ شهور.. فاسمح لي أن أسألك: ماذا كانت أولوياتك طوال عملك الرسمي في عهد كل من الرئيسين عبدالناصر والسادات؟

- تسلمت وزارة الخزانة وخسائر النكسة بعد ٦٧، كانت تتجاوز العشر مليارات جنيه، أيام كان الدولار بأربعين قرشاً.. الدولة كانت منهكة ومهزومة، وكان أحد مهامني تدبير تمويل الجيش لإعادة بناء القوات المسلحة، وثانياً استمرار التنمية.. وثالثاً المحافظة علي الطبقات المتوسطة بالتكافل الاجتماعي والدعم.. وحتى أنفذ هذه المنظومة عملت ما يسمي «برنامج الإصلاح المالي والإداري».. وأضاف - مستنكراً -: طبعاً بعد خروجنا من الوزارة، كل ذلك تم إلغاؤه في «الزبالة».

* كيف تصف السياسة المالية والاقتصادية لعبدالناصر؟

- كانت لدينا أجهزة تدرس الأسعار والأجور مثل المجلس الأعلى للأجور ومجلس آخر للأسعار تابع لوزارة التخطيط، كما أنني في عام ٦٨ وجدت أن هناك ضرورة لعمل ما يسمي «الإصلاح الوظيفي»، ويهدف إلي التدرج برفع الناس المتخلفة في أجورها، حتي يكون هناك مستوي عام للأجور في مصر لا يتم النزول عنه، وكانت هناك رقابة تحكم كل ذلك، بعكس ما يحدث الآن من ارتفاع مذهل في الأسعار وتفاوت كبير في الأجور.

* أصبح ازدياد عدد السكان تبريراً حاضراً وجاهزاً علي السنة المسؤولين عند سؤالهم عن التنمية، وعدم شعور المواطن بارتفاع المؤشرات الاقتصادية.. فما رأيك؟

- لا شك أن زيادة السكان، أمر يجب أخذه في اعتبارات التنمية، ولكن يفترض أن تكون الزيادة السكانية نعمة وليست نقمة.. عن طريق استغلالهم في الإنتاج.. لكنها تحولت إلي نقمة للأسف، لأن الزيادة السكانية لا تتناسب مع معدلات التنمية.. والتضخم يبلع كل زيادة في الأجر وبالتالي لا يوجد توازن.. وهنا يجب ألا نضحك علي أنفسنا ونقول بارتفاع المؤشرات الاقتصادية ونصمت.. علينا أن نسأل أنفسنا: ما أسباب ارتفاع المؤشر العام، وهل هذا الارتفاع يعود إلي زيادة في الإنتاج؟ بالطبع لا، فمصادر هذا الارتفاع تتلخص في الغاز والبتروال والسياحة.. لذا فالمواطن لا يشعر بأي تنمية أو زيادة في الدخل لأن مصادرها ليست الإنتاج، كما أنه لا أحد يعرف فيما تنفق هذه الأموال؟

* هل كان الرئيس عبدالناصر يهتم بالتفاصيل الاقتصادية وهل كان يفهم لغة الاقتصاد؟

- عبدالناصر كان قارئاً جيداً للتقارير الاقتصادية وكان يناقش وزيراً وزيراً، وكان عندما يكلفني كوزير للمالية بأمر ما، يكلف ثلاثة آخرين بنفس الأمر.. وكان يكلف هيكل بتجميع معلومات عما أمر بتنفيذه ليتأكد مما إذا كان الناس شعروا به أم لا.. وأذكر أنه سأل وزير النقل في إحدى المرات عن تطوير وسائل النقل العام، فكان جوابه: «كله تمام يا أفندم»، فأمر هيكل أن يصور الصحفيون الأتوبيسات، ويكتب له تقريراً عن حال المواصلات وفوجيء وزير النقل بعبدالناصر يقول له: «اتفضل هذه صور وسائل المواصلات التي تقول عليها إن كله تمام.. وكانت صور ناس متشعبطة في الأتوبيسات».

* باعتبارك عملت أيضاً مع الرئيس السادات.. ما أولوياته الاقتصادية؟

- السادات كان رجلاً سياسياً بالدرجة الأولى، وكانت أولوياته الاقتصادية تعتمد علي تشجيع الاستثمار.

* وكيف كان السادات يتخذ قراراته الاقتصادية؟

- القيادة السياسية في ذلك الوقت قالت إن حجازي مسؤول عن الاقتصاد، إذن ليس لأي شخص أن يتدخل في قراراته.. وهي بالطبع القرارات، التي كانت تخرج من لجنة تسمى «لجنة الإنتاج» في هذا الوقت، وكانت بقرار من السادات، وكان يترأسها هو في البداية في السبعينيات.. وبالمناسبة الرئيس السادات، كان هو المسؤول عن اللجنة الاقتصادية في عهد عبدالناصر..

* رغم أنه لم يكن رجلاً اقتصادياً؟

- نعم، وكان دائماً يقول «أنا ماليش دعوة أنا جاييكم ليه إنتم متخصصين»، وهنا كان يعتمد السادات علي أهل الثقة والخبراء وترك لنا الأمر.

* هذا يعني أن هناك فرقاً كبيراً بينه وبين عبدالناصر الذي تقول إنه كان يتابع كل صغيرة وكبيرة بنفسه؟
- نعم.

* هل كان السادات يقرأ التقارير الاقتصادية أو حتي يقرأ في الاقتصاد؟

- «أنا كنت بحكيه».

* يعني السادات كان يعتمد أسلوب الحكي في إدارة اقتصاد البلد؟

- ابتسم وقد أحس ما أضمر، فقال متجاهلاً ما قلت : كنت ألتقي به كل يوم سبت من كل أسبوع أشرح له الموقف الاقتصادي.

* بالطبع لا أقصد بسؤالني القادم التشكيك في دولتكم.. ولكن ماذا لو أن من يحكي للرئيس يحكي له معلومات خاطئة، فكيف يتحقق من ذلك؟

- قلت إن الأمر يعتمد علي الثقة، والأساس هنا يرتكز علي اختيار الشخص.

* إذن السؤال الأهم هنا كيف كان يختار الرئيس السادات أعوانه؟

- بناء علي الثقة ودراسة خبرتهم ومدى مشاركتهم في العمل العام.

* لم يعترض علي أي شخص اخترته أنت؟

- اعترض علي شخص واحد، وقال لي: «كفاية أساتذة جامعة في وزارة التموين يا عبدالعزيز، نريد شخصاً من داخل التموين».. فأتيت بوكيل أول وزارة التموين آنذاك، كما كان هناك وزراء لم يكونوا يسيرون في الخط، ولا ينفذون قرارات مجلس الوزراء، لذا من يفعل ذلك تتم إقالته من منصبه فوراً.

* بقرار منك أم من السادات؟

- مني.. وأذكر موقفاً، أنه كان هناك وكيل أول وزارة الاقتصاد ونحن نعد لقانون الانفتاح، وشارك في إعداده، وذات مرة قال لي «إما أن تعينني وزيراً وإلا فلن أستمر في العمل».. فقلت للسادات فقال لي: غدا يخرج من منصبه، وفي ٢٤ ساعة كان قد أقيل من منصبه، وأعتقد أنه بعدها من خلال اتصالاته بصندوق النقد الدولي تعاقداً معه وأخذوه، وهنا أود أن أقول إنه لم يكن لأحد أن يضغط علي السادات، أو يلوي ذراعه أو يفرض عليه أمراً.

* قال عنك السادات لأحمد بهاء الدين إن ظهرك خفيف «بتتفرق وتنزعج بسرعة»، وطلب من بهاء الدين أن يكتب خطاب تكليفك.. يحدد فيه مهام الوزارة من ناحية، ويظهر للناس كيف أنه أسندك بكل قوة؟(١).. فكيف ولماذا اختارك السادات رغم علمه بعيوب شخصيتك؟ ولماذا كان يدعمك بقوة؟

- لم أكن أنزعج بسرعة.. شيئا فقط كانا يصيباني بالعصبية، هما أي مساس بكرامتي أو أي مؤامرات من خلف ظهري.. أما عن سبب اختيار السادات لي رئيساً للحكومة، فقد كنت نائب رئيس الوزراء وقتها أي نائباً للسادات، وكنا نصلي الجمعة سوياً في أسوان، وقال لي: «يا حجازي الفترة القادمة فترة اقتصادية ونحن نحتاج إلي واحد اقتصادي يخرج بالبلد من اقتصاديات الحرب إلي الرخاء».

واتخذ بالفعل قرار توليتي رئيساً لوزراء مصر، وقبل إعلان القرار اتصل به كسينجر يحذره من مؤامرة شيوعية، وصادف في الوقت نفسه أن نشر مقالاً في مجلة «الحوادث» اللبنانية بعنوان: «صراع السلطة في مصر»، وتم نشر صورتي بصورة عبد القادر حاتم، ونحن ننظر إلي بعضنا في تحدٍ، وكان هناك اعتقاد وقتها بأحقية عبدالقادر حاتم برئاسة الوزراء، باعتباره أقدم نائب بيننا، إذ كنت أنا وهو وممدوح سالم، نواباً لرئيس الوزراء أنور السادات وقتها، لأنه كان يتراأس مجلس الوزراء وقت الحرب..

وقال لي السادات إن مقالة اللوزي في هذه المجلة مؤامرة عليك، وبالتالي أنا حقدمك الأول بطريقة تمهيدية، لذلك سأعينك نائباً أول لي، وأريدك أن تكون سياسياً، وليس فقط تكنوقراطياً، وعينني نائباً أول له في مارس ٧٤.. وسألوه الطلبة أيامها عن تراجعهم عن قرار اختياري رئيساً للوزراء أيامها فحكى لهم القصة.

* ألا تعتبر ذلك نوعاً من التردد في اختيارك لهذا المنصب؟

- لا.. والدليل أن كل من أتوا بعدي كنواب لأنور السادات، جاءوا لاعتبارات أمنية مثل ممدوح سالم، وكذلك حسني مبارك الذي عين نائباً، وكان اختصاصه الأول هو الأمن القومي لمصر.

* قرأت لك حوارات صحفية أكدت فيها أنك استقلت.. بينما أكد الأستاذ أحمد بهاء الدين أنه أطيح بك.. فهل أن الأوان لتعترف لنا بالحقيقة؟(٢)

- كنت مكلفاً بتشكيل وزارة آنذاك، ثم اجتمعت بالرئيس السادات وكان يحضر الاجتماع ممدوح سالم وزير الداخلية وحافظ غانم أمين عام الاتحاد الاشتراكي وسيد مرعي رئيس مجلس الشعب.. واندلعت أيامها مظاهرات يناير ٧٥، ووجدت وقتها أن المؤامرات بدأت ضدي وبقوة.. وتم فتح موضوع المظاهرات أمام السادات فقلت بمنتهي الحسم: «أنا لا أقبل الاستمرار في مناصبي وأحد أعضاء الوزارة يتأمر علي، إما

أن آخذ سلطاتي كاملة أو بلاش!! فرد علي السادات بجملته المعهودة.. وصمت دكتور حجازي ولم يكمل.

* فقطعت صمته سائلة إياه ما هذه الجملة؟

- فأجاب «لأ مش ضروري».

* أرجوك يجب أن أعرف كيف كان يرد السادات في مثل هذه المواقف؟

- كان السادات لا يحب أن يتحداه أو يخيره أحد، حتي وإن كان يحبه ويثق فيه ورأي أن ما قلته كان تحدياً له.

* المهم ماذا قال لك؟

- ابتسم قائلاً، قال لي: «أنا بسكت بسكت وبعدين بفرم».

* ما سبب خلافك معهم؟

- خلاف حول ما هو اختصاص مجلس الشعب واختصاص الحكومة، وأنا كنت في هذه الأمور لا أرحم، ولم أكن أسمح بتدخل أحد في اختصاصاتي، وكان سيد مرعي يريد أن يسيطر علي رئيس مجلس الوزراء، وبالتالي في قراراته، ليكون هو المسير الحقيقي للأمر، وهذا كان صعباً بالنسبة لي.

* هل أفهم من ذلك أنك كنت تقصد سيد مرعي وممدوح سالم بكلمة مراكز قوي جديدة بعد ٧١؟

- نعم.. وآخرون غيرهما.

* هل كانوا مؤثرين علي السادات؟

- كان الباب مفتوحاً لهم مع السادات أكثر مني.

* هل السادات كان «ودني»؟

- فلنقل إنه كان يستمع إليهم دائماً.. هم أفهموا الرئيس أن حجازي شديد وماسك في الميزانية، والبلد يحتاج إلي بعض المرونة، والمرونة كانت تعني في ذلك الوقت الاستدانة والخراب، وهذا ما حدث بالفعل بعد خروجي، إذ فتح ممدوح سالم الباب للانفتاح.. وخربت البلد.

الهوامش

(١) محاوراتي مع السادات.. أحمد بهاء الدين - ص٧٧

(٢) المصدر نفسه ص ٨٤

غدا حلقة ساخنة جداً:

* عبدالعزيز حجازي يكشف أسماء اللجنة التي وضعت قانون الانفتاح.